

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

”إعلاء قيم الجمهورية”

**سلسلة نشر الوعي السياسي و الثقافي
و تنمية الحوار**

تونس في 20 جويلية 2007

توطئة

تواصل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين نشر سلسلة الندوات الموجهة للمناضلين و كل المتابعين لنشاطنا مساهمة منا في نشر الوعي السياسي والثقافي وترسيخ ثقافة سياسية قائمة على الحوار ومعالجة كبرى القضايا التي تشغلنا وفق رؤية الحركة التي عرفتها بخطها الإصلاحي والعقلاني. و لكم كراسا جديدا يتعلق بتظاهرة فكرية عقدت في مقر الحركة يوم 20 جويلية 2007 تحت شعار "إعلاء قيم الجمهورية" وذلك في إطار مشاركتنا في احتفالات تونس بالذكرى الخمسين لإعلان الجمهورية، حيث مرت خمسون سنة على إعلانها يوم 25 جويلية 1957 بعد أن كنا احتفلنا في شهر مارس من السنة الفارطة بخمسينية الاستقلال و نستعدّ لاحتفال في شهر نوفمبر القادم بعشرينية التحول المبارك الذي وضع حداً للرئاسة مدى الحياة و رسم ملامح جمهورية الغد.

وتناول المحاضر الدكتور الصادق بلعيد أبعاد النظام الجمهوري و قيمه و رموزه والإصلاحات الدستورية التي أدخلت على نظامنا لمواكبة تطور الشعب التونسي لاستيعاب المتغيرات الجارية في رحم المجتمع. و طرح الأستاذ ماهر خمائم المختص في القانون الدستوري مختلف الصيغ الانتخابية و مزايا كل من الأغلبية

و النسبية و جرى في الندوة نقاش عميق في جو من الصراحة و الحوار البناء من طرف الحضور.

كلمة الافتتاح للسيد إسماعيل بواحية

الأمين العام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين:

بسم الله الرحمن الرحيم ،

أيها الأخوات ، أيها الإخوة،

الأخ ممثل حزب الوحدة الشعبية،

يسعدني في هذه المناسبة أن أرحب بكم جميعا وأن أرحب بالخصوص بأستاذنا الدكتور الصادق بلعيد الذي عودنا في مثل هذه المناسبات بمدخلاته القيمة خاصة وقد جعلنا من سنة 2007 سنة التقييم و استخلاص العبر من مناسبة تاريخية عزيزة علينا إلا وهي الذكرى الخمسين لإعلان الجمهورية.

كنا في السنة الماضية احتفلنا معا بخمسينية الاستقلال التي جاءت

نتيجة كفاح الشعب التونسي و مقاومة الاستعمار و الاضطهاد

و إرجاع السيادة للشعب. و تجسمت هذه السيادة في

إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957 و هنا نحن اليوم في 2007

نحتفل بمرور 50 سنة على قيام الجمهورية.

الجمهورية هي مجموعة قيم ومبادئ تؤكد حقوق المواطن والحريات والسيادة للشعب. هاته القيم سيتناولها بالدرس صديقنا وأستاذنا العزيز الصادق بلعيد، حيث جعلنا هذه الندوة تحت شعار "إعلاء قيم الجمهورية".

كما تعلمون في الندوة التي نظمناها لإطارات الطلبة جعلنا شعارنا المواطنة وقيم الجمهورية وأضفنا لهذا التكوين النظري زيارة لمجلس النواب الذي هو المؤسسة التي تمثل إرادة الشعب.

جاء في توطئة الدستور التونسي الممضى في 1 جوان 1959 أن هذا الشعب الذي تخلص من السيطرة الأجنبية بفضل تكتله العتيد وكفاحه ضد الطغيان والاستعمار والتخلف مصمم على إقامة ديمقراطية أساسها سيادة الشعب وقوامها نظام سياسي مستقر يرتكز على قاعدة تفريق السلط، ونعلن أن النظام الجمهوري خير كفيل لحقوق الإنسان وإقرار المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتوفير أسباب الرفاهية بتنمية الاقتصاد واستخدام ثروة البلاد لفائدة الشعب وأنجع أداة لرعاية الأسرة وحقوق المواطنين في العمل والصحة والتعليم. هذا إخواني ما سجله الذين أسسوا الجمهورية في المجلس التأسيسي. ثم بعد ثلاثين سنة تقريبا جاء التغيير الذي سنحتفل بمرور 20 سنة على مجيئه

في شهر نوفمبر القادم وأبطل ما أدخل على الدستور من رئاسة مدى الحياة وجاء لأول مرة اصطلاح جديد في خطاب الرئيس زين العابدين بن علي في الذكرى الرابعة عشر للتحويل حول ما سمّي بمفهوم "جمهورية الغد". نتمنى كذلك أن يعطينا الأستاذ بسطة على ما كان وما سيكون. جمهورية الغد حددها الرئيس بن علي بكونها جمهورية الطموح طموح كل التونسيين، جمهورية سيادة الشعب والرفعة للوطن، المشاركة فيها للجميع لكل من يخدم تونس بصدق وإخلاص ولكل من يعمل من أجلها ويضحي في سبيل عزتها دون إقصاء ولا تمييز.

هذه المبادئ إخواني أخواتي هي التي ستكون محل دراسة ونقاش في هذه الأمسية لأن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي انبثقت من إفراز شعبي وهي عنوان وترجمة لتطور الشعب التونسي الذي يؤمن بهذه القيم كحركة وطنية وإصلاحية تعمل على تطوير المجتمع حسب قيم الجمهورية وحسب قيم الديمقراطية والتعددية.

اسمحوا لي إخواني حتى لا أطيل عليكم بأن أحيل الكلمة إلى أستاذنا الصادق بلعيد ومن بعده يتفضل الأستاذ ماهر خماسم المختص في القانون الدستوري بطرح موضوع أصبح موضوع الساعة لأنه في الحقيقة إذا كانت الجمهورية سيادة الشعب

وسيادة الشعب عن طريق الانتخاب طبعاً لأن قضية الانتخاب وأنواعه سواء كان قوائم بالأغلبية أو النسبية أو غيرها تمثل ركناً من أركان سيادة الشعب ولهذا وبعد مداخلة الأستاذ سيتناول هذا الموضوع.

أشكركم مسبقاً على تلييتكم الدعوة وأتمنى أن تكون هذه الأهمية مناسبة لكل المناضلين و المناضلات لتثبيت قيم الجمهورية وتعزيز أركان تونس و مناعتها واستقرارها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الدكتور الصادق بلعيد:

إعلاء قيم الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم،

الموضوع الذي سنحاول أن نتطرق إليه اليوم هو إعلاء قيم الجمهورية وهو موضوع صعب، الموضوع الذي سنتحدث فيه هو بالتحديد قيم و ليس الكلام عن ماهية قيم الجمهورية. وهنا يجب التعريف بعجالة بمفهوم الجمهورية و قيم الجمهورية وهو بالطبع النظام الذي يقوم بإدارة سياسة البلاد. المجتمع السياسي والتعيين يقع بالطبع عبر طرق مختلفة أهمها والمتعارف عليه هو الانتخاب وهناك طرق كثيرة طبعاً منها أن السلطة كانت تأتي عن

طريق التوريث في النظام الملكي لتتطور فيما بعد إلى نظام جمهوري.

تاريخياً مفهوم الجمهورية موجود منذ 25 قرناً على الأقل و كما تعرفون فإن الفلاسفة المؤسسين كأفلاطون و أرسطو الذي كتب بالتدقيق حول هذا الموضوع . حيث منذ ذلك الوقت كان هذا المفهوم متداولاً بين الناس و عند المفكرين لكن لم يتحقق مبدأ الجمهورية إلا بعد مضي عشرين قرناً من ذلك التاريخ. والمعروف أنه في الوقت الحاضر أن النظام الجمهوري يمثل الأغلبية في الأنظمة السياسية في عالمنا المعاصر وهذا هو مفهوم الجمهورية. أما قيم الجمهورية فالنمثلة بنا على ركائز و كذلك فإن الأنظمة السياسية هي أيضاً تبني على ركائز وهي ما نسميها القيم التي تقوم عليها تلك النظرية أو ذلك النظام السياسي الذي خلق و بعث لكي يخدم تلك القيم التي هي عنوان حياته. و القيم وفق الدراسات القانونية المقارنة و رغم أن النظام هو نفسه أي نظام الجمهورية فهو يختلف من بلد إلى بلد، ففي أوروبا مثلاً كانت ذات شكل ليبرالي في أوروبا الغربية و اشتراكية في أوروبا الشرقية. فالجمهورية ليست مركزة على مفهوم واحد ففي كل نظام جمهوري ركائز يقوم عليها لكن على الأقل هناك بعض الإجماع على بعض القيم و تتمثل في كلمات بسيطة، هناك الشعار، فما هو شعار الجمهورية ففي تونس مثلاً هو حرية نظام

عدالة. لو أننا ننظر إلى شعار الجمهورية الفرنسية فهو حرية مساواة أخوة.

فالمفاهيم ليست بالضبط نفسها كذلك نفس الشيء بالنسبة للجمهوريات الأخرى. فالشعار ليس القيم والشعار يتلخص في 3 كلمات لكن ما يعني النظام الجمهوري فهو أوسع من ذلك الشعار وأكثر تنوعا وتعقدا.

الحرية

وهنا وجب التفريق بين الأنظمة الجمهورية فإذا ما نظرنا إلى كل واحدة نجد لها شعارا ورغم اشتراكها في بعض القيم فإن المنظومة تختلف في بعض الأوقات بين نظام وآخر لذلك علينا النظر في الجزئيات فالمعلوم أن كثيرا من الأنظمة الجمهورية تتفق على عدد معين من القيم وبعض المفاهيم وشعار براق.

فالحرية مثلا لا تعني نفس الشيء فبلد تخلص من العبودية الحرية لها معنى التخلص منها والحريات الأدنى للشخص لكن المعنى الحالي للحرية هو أرقى، كذلك في الأنظمة الملكية الشعار يعطي معنى أولويات القيم. ففي المغرب هو الله والملك والوطن ويعني فكرة الولاء للشخص قبل الوطن.

- المبدأ الثاني نجده في النظام الجمهوري وهو مبدأ المساواة وهو مرتبط بالحرية. فإذا اعترفت بالحرية اعترفت حتما بالمساواة.

المساواة

لكن ماذا تعني المساواة؟ هناك فرق من الناحية الحضارية ومن الناحية السياسية فهناك الكثير من سوء الفهم ومن المغالطات مثلا في تاريخ فرنسا المعاصرة.

بالطبع لا يكفي أن نكتب دستورا حتى نتحقق تلك المفاهيم والقيم المدونة فيها.

النص القانوني هو شرط أساسي في الدستور لكن في آن واحد نجد أن هذا النص يصبح ليس له أي معنى فعندما ننظر إلى هذا النص نقول إنه شيء أساسي وتحقق به تقدم كبير وهو من الناحية التاريخية يعتبر مكسبا جوهريا ولكن في كثير من الأحيان النص القانوني تسلب منه قيمته ويفقد روحه ويصبح حبرا على ورق.

فقيم الجمهورية لا يكفي أن تكون وسيلة لتعلو وإعلاء قيم الجمهورية لا يكون على الكتابة بل يقوم على الضمير لذلك الشخص الذي من أجله أسست تلك القيم ووضعت في الدستور.

فإذا كان ذلك الشخص لا يسهر على إعلاء تلك القيم و عدم المساس بها، حتى بالنسبة لديننا الإسلامي فإنه يركز على كتاب مقدس وهو القرآن الذي من الضروري أن يؤمن به المسلم فإن ابتعد عن ذلك الكتاب فإن ذلك الدين يصبح شيئاً ضعيفاً. ومن الناحية السوسولوجية نجد ترتيبات و تختلف الظاهرة الدينية بين الحضارات و البيئات و غير ذلك ففي أي حضارة هنالك اختلافات.

السهر لحفظ قيم الجمهورية

أما القيم الجمهورية فهي لم تكتمل و هي ليست عملية تنقيح للدستور و لتنزل بعد ذلك في الرائد الرسمي لكي تتجشم تلك القيم فهذه القيم تحيى و تعيش بالسهر كل ساعة عليها من قبل كل مواطن و إلا تندثر و المسؤولية في ذلك تختلف باختلاف المناصب و المنازل في المجتمع. و هنا يأتي دور المواطن المسؤول كمستشار في مجلس بلدي و هذا على مستوى محلي و يصعد ذلك إلى مستويات أعلى جهوية و وطنية إلى قمة الهرم و كل هؤلاء مسؤولون على تحقيق و إعلاء تلك القيم و بالطبع إذا اختل هذا النشاط و هذه اليقظة لدى الإنسان البسيط و العادي بالطبع تنهار هذه القيم و رأينا ذلك مع الرئيس المتخلي لفرنسا حيث تم إحياء قضية قديمة عندما كلن رئيساً لبلدية

باريس كان عليه أن يسهر على احترام القانون لكن لم يفعل و نجد أمثلة أخرى أشنع من ذلك. فالمسؤول السياسي ليس عليه أن يخلط بين تلك القيم و المصالح الشخصية. فإذا انقلبت الموازنة فسدت الوظيفة لأن المسؤول هو مكلف بمهمة عليه السهر على احترامها و الضمير هو مشترك بين جميع المواطنين من سياسيين و اقتصاديين و مواطنين عاديين .

فالسهر على حفظ القيم مسؤولية الجميع بدرجات مختلفة بهدف حفظ المصلحة العامة و التي هي في كلفة الدولة. و هذه القيم لا تعلق إلا إذا أعلاها أصحابها فحريتنا نحن نأخذها بالطبع. إن دور المؤسسات هام و كبير جدا لحفظ قيم مثل المساواة و الحرية.

ما هي هذه المؤسسات و كيف يقع توزيع هذه المسؤولية؟ يكون ذلك بالطبع بالسهر و تقوية و إعلاء هذه القيم.

هناك مؤسسات سياسية بجميع أنواعها فالأحزاب السياسية لها دور المؤسسات الدستورية كالبرلمان و الحكومة. و هناك من جانب آخر المؤسسات القضائية. فالسهر و المراقبة ترجع إلى عهدة القضاء أساساً. لماذا؟ لأن السلطة القضائية تسهر على احترام القوانين. فإذا سن المشرع قانوناً يخالف القيم الدستورية فإن على القضاء أن يرفضه. و تعلمون في كثير من البلدان و بعد تطور زماني السلطة القضائية هي القوة التي لها صلاحية رفض القوانين

الصادرة عن البرلمان و عن رئيس الجمهورية إذا كان مخالفا للدستور. وهذا يحصل في الولايات المتحدة مع المحكمة العليا والقضاء وضع ليحسم النزاعات بين الناس. وإذا لم يقيم القضاء بالمراقبة فهو إخلال بمهمته لأن على القضاء أن يسهر على احترام تلك القيم وإن لم يقيم بذلك فإنه ينجر عنه إخلال وضعف و اضمحلال لتلك القيم .

نحن نعرف أن السلطة القضائية ليس لها الحق بأن تضعف وهذا بالطبع أخلال و فليس أعلاء للمؤسسات ولقيم الجمهورية. فالمؤسسات لها دور كبير و النوعية تختلف من المؤسسات الإدارية إلى المؤسسات السياسية إلى المؤسسات القضائية لكن الهدف هو نفسه فالإداري عليه أن يحترم القانون و كذلك السياسي و القضائي. فإذا لم يقيم أحد هذه التركيبات الثلاثة بدوره على مستوى المؤسسات يقع بالطبع إخلال و المؤسسات إذا قامت بدورها بجديّة فإنها تساهم آليا في إعلاء قيم الجمهورية و إذا لم تقيم بذلك الدور فهي كالمحرك الذي يعمل بنصف قوته لذلك تسير السيارة متعثرة.

يقظة المواطن

فالواجب هو السهر من قبل المواطن الذي يجب أن يكون على يقظة من سلوكه أو اختياراته أو انتماءاته الحزبية أو الثقافية ، هذا

من ناحية ولكن إعلاء هذه القيم يرجع إلى المؤسسات بصفة خاصة بتفاوت المسؤوليات.

في خاتمة هذه المقدمة البسيطة أطرح سؤالاً يتعلق بالنتيجة: إن لم يقع هذا العمل المتماسك في اتجاه واحد هو تركيز وإعلاء قيم الجمهورية فما هي النتيجة؟ وإلى أين ستوصلنا؟ هذا بالطبع ليس سؤالاً نظرياً من منظور فلسفي لأستاذ جامعي.

المصلحة العامة

تاريخياً كنا تحت سلطة تسمى الملكية أو ما يشبه الملكية، فكرة المصلحة العامة لم تكن موجودة في المخيل أو المشترك الثقافي لذلك نجد التعبير الشعبي "رزق بيليك" أي يحلّ تخريبه. ما وقع أنه عندما لم يقع تشريك المواطن و المؤسسات في السهر و تقوية وإعلاء قيم الجمهورية حدثت القطيعة بين المسؤولين و المؤسسات المسؤولة و الشعب و المجتمع السياسي و يقولون هؤلاء "كفاهم على مولاهم" أو "أخطى راسي واضرب" وهذا ما كان معمول به بلادنا بصفة تاريخية و جغرافية مدققة دون تفاصيل. فكان موقف التونسي إزاء السلطة، ووسع الهوة مع السلطة تقاس جغرافياً بالكيلومترات. ففي المغرب يفرقون بين بلاد

سبية و بلاد المخزن فالمخزن هو القريب و تحت السلطة و السبية هو المجال الخارج عن السلطة و هنا تتجسم القطيعة.

و في تونس تاريخيا نجد تونس و أحوازها ، هي المركز ثم المناطق القريبة : كبنزرت و نابل و البقية بلاد سبية لا تصل لها السلطة و هي بين القبائل يتعاملون معها بالاتفاق لدفع الضريبة مرة في السنة و هذا صار لأننا لم نعد مشتركين و مؤمنين بنفس القيم و ندافع عنها و نحاول تحقيقها و إعلاءها و تقويتها.

بالطبع هذا التاريخ يعاد أحيانا فإذا لم يقع إشراك الشعب فذلك النسيج الاجتماعي و الثقافي يضعف و إذا ضعف كل شيء يصح ممكنا.

دخول معركة المواطنة

مثلا ، لو أنه بعيدا نجد بعض البلدان - و نحمد الله أننا لسنا في وضعها- حيث القطيعة أصبحت عميقة و كل واحد يقول راض بأي واحد يقول راض بأي أحد إلا بذلك الرئيس. ذلك الفراغ جاء ليملأها أطراف سياسية دينية متطرفة و من جميع الأنواع لأنه لم تتكون جمهورية حقيقية فيها قيم يسهر الجميع على حفظها ن ظهرت القطيعة و برز الإسلاميون الذين يقدمون أنفسهم كبديل كالقاعدة و الإخوان و غيرهم.

لماذا نلوم المجتمع لتعاطفه مع هؤلاء إذا فقد الأمل ؟ و هو إهدار و انهيار للنظام الجمهوري و المجموعة السياسية. فالمواطن التونسي عليه أن يشعر بمسؤولية مواطنة و ليس تخلي و خروج عن العراك السياسي. فالمواطنة الحقيقية هي خوض المعركة و الدخول فيها . فالسياسة ليست كرة حيث هناك 22 لاعبا بل في السياسة كل الشعب هو يلعب في الملعب و من لم يفعل فهو تونسي غير مسؤول . و شكرا.

الأستاذ علي العلاني:

شكرا لأستاذنا الجليل . بطبيعة الحال هذه المداخلة و المحاضرة القيمة تدرج في احتفالاتنا بالذكرى الخمسين لقيام الجمهورية. وقد أعطت لنا بدون شك حوصلة منهجية و بيداغوجية جيدة لأستاذ كبير في القانون و هذه المداخلة سوف لن أعيدها و قد أكدت على ثلاثة مبادئ: الحرية ، المساواة ، و المؤسسات و ختمها بالمواطنة التي هي مسألة تكاد تذوب الآن بحكم العولمة و النظريات الخاطئة . ففي هذه المداخلة أحسنا بقيمة قيم الجمهورية التي يشترك في تنفيذها كل حسب موقعه (مؤسسات و إدارة و قضاء و سلطة سياسية).

شكرا جزيلاً لأستاذنا ونمرّ الآن إلى المداخلة الثانية التي نفتح بعدها النقاش وأحيل الكلمة إلى الأستاذ ماهر خمّام لكي يحدثنا على أشكال النظام السياسي الانتخابي.

محاضرة الأستاذ ماهر خمّام:

"نظام الاقتراع في تونس"

بسم الله الرحمن الرحيم.

مداخلتي لن تكون بالعمق النظري لتلك التي قدّمها أستاذنا العميد وسنحاول أن نتدارس معا ونفهم معا وبصفة خاصة نظم الاقتراع.

لقد ذكر السيد العميد أنه من بين القيم نظام المساواة تطبيقاً لهذا المبدأ وأن لكل مواطن صوت واحد ووحيد وهذا يجزنا إلى أن تصبح الشرعية في البلاد ليست شرعية وراثية أو شرعية تاريخية أو شرعية الإلهية بل تصبح شرعية من الشعب والشعب ينفذ القوانين الصادرة عن السلطة بموجب أنه هو الذي أوصل السلطة إلى موقع السلطة. الشعب راض بالقوانين وبالتالي يطبقها حسب ضميره وقناعته. هذه الشرعية الانتخابية فيها نقاش بطبيعة الحال فالانتخابات حسب ما ينص الدستور يقع تنظيمها بواسطة المجلة الانتخابية أي بواسطة قانون لكن من يضع هذه القوانين؟ الذي

يضعها هو مجلس النواب عن طريق ممثلي الشعب. إن المجلة الانتخابية في تونس تنصّ من جملة ما تنصّ عليه بخصوص تنظيم الانتخابات على أنه يقع فرز الأصوات بطريقة الاقتراع الأغلبية.

الاقتراع بالأغلبية أو بالنسبية

في العالم هناك طريقتان للاقتراع أو لاحتساب الأصوات وهما طريقة الأغلبية أو طريقة النسبية والنقاش يدور حول طريقة الاقتراع لدى أغلب الأحزاب السياسية في تونس باعتبار أننا وصلنا إلى نتيجة وأن هناك أزمة كان من بين مظاهرها أن المجلة الانتخابية لم تعمل على تنقيح هذه النقطة منذ أربعين سنة تقريباً. كانت المجلة منذ صدورها تعتمد على طريقة الأغلبية. في سنة 1951 كان العلامة الفرنسي Maurice Duverger أَلّف كتاباً يحمل اسم "الأحزاب السياسية" وكانت فكرته الأساسية تقول أن نظام الأغلبية يؤدي عادة في أغلب البلدان إلى وجود حزبين كبيرين وبالتالي فإن نظام التداول بين هذين الحزبين نجده في بعض البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والبلدان الانقלוيسكسونية وبالتالي فإن نظام الأغلبية يؤدي بأحد الحزبين أن يكون أحدهما في السلطة والآخر في المعارضة حتى تكون المسألة واضحة لدى المواطن في الانتخاب

وفي التصويت وفي الفرز . أما نظام النسبية بحسب هذا العلامة فهو يؤدي إلى تعدد الأحزاب وكل حزب لا تفوق نسبته 50 % نجده يتحالف مع أحزاب أخرى للحصول على الأغلبية في البرلمان.

مثال الانتخابات التشريعية 1989

لنا في تونس حسب المجلة الانتخابية منذ الاستقلال نظام وحيد وهو نظام الأغلبية وأحسن مثال لذلك الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 1989 في الدائرة الثانية بولاية تونس ، ترشحت الورقة الحمراء للتجمع إضافة إلى الورقة الخضراء لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين و الورقة البنفسجية التي تمثل القائمة المستقلة بالإضافة إلى قوائم أخرى. كان عدد المرشحين 97168 حضر منهم 54000 يوم الانتخاب كان مجمل الأوراق المعتمدة 52070 وهي مجمل أوراق التصويت أي كانت نسبة المشاركة 56 % تحصل التجمع الدستوري الديمقراطي على 57 % و تحصلت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على 8,46 % من الأصوات المصرح بها أما الورقة المستقلة التي تمثل في الواقع الإسلاميين فقد تحصلت على 3 % كما تحصل التجمع الاشتراكي التقدمي على 2,3 %.

يقول نظام الأغلبية أنه بالحصول على أغلبية الأصوات تحصل القائمة الفائزة على جملة المقاعد أي من يأت في المرتبة الأولى يتحصل على كل المقاعد.

لنأخذ مثالا على ذلك الدائرة الثانية، فالتجمع الدستوري جاء في المرتبة الأولى بنسبة 57 % و بالتالي فهو يتحصل على جملة المقاعد. لو طبقنا نظام النسبية فالتجمع بالاعتماد على النسبية المطلقة يتحصل على 57 % من المقاعد كما يتحصل الإسلاميون على 30 % من الأصوات و حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على 8 % وهكذا دواليك.

نظام الأغلبية يؤدي إلى ظهور حزبين كبيرين

نظام الاقتراع في تونس و منذ الاستقلال كان نظام الأغلبية و منذ حلول التجمع الدستوري الديمقراطي شعر هذا الأخير و أنه بهذه الطريقة يتحصل الحزب الحاكم على جملة المقاعد لذلك كان من الأجدى تغيير طريقة الانتخاب و بالتالي يتخلى على بعض المقاعد لأحزاب أخرى تمثل المعارضة حتى تصبح له نوعا من الشرعية و نوعا من الصورة الديمقراطية في الداخل و خاصة في الخارج بجلب المزيد من الاستثمارات و هنا جاءت فكرة الـ 20 % و انطلاقا من سبر لآراء لانتخابات 1989 و على المستوى الوطني يتحصل الحزب الحاكم على 80 % و القائمة البنفسجية

التي تمثل بصفة عامة المعارضة على 20٪ فنظام الأغلبية يؤدي عادة إلى ظهور حزبين كبيرين . لو طبقنا ومنذ الاستقلال إلى الآن نظرية Duverger التي وقع إثباتها وأصبحت قانونا سوسيولوجيا في البلدان الأوروبية و البلدان الغربية نلاحظ أن هذه الطريقة أي طريقة الأغلبية لو تؤدي في تونس إلى وجود حزبين يتداولان على السلطة ومع مرور الوقت يظهر تحالف بين بعض الأحزاب وهي تحالفات انتخابية تنافس الحزب الحاكم ويصل بنا الحال إلى ظهور حزبين كبيرين وهي نتيجة يصعب الوصول إليها في تونس باعتبار وأنه ليس هنالك تيار قوي فكريا و سياسيا بل هناك أربعة تيارات : تيار سياسي ليبرالي - تيار قومي - تيار اشتراكي و تيار إسلامي. وهذا يؤدي إلى ون أحزاب المعارضة لا يمكن لها أن تتحد إلا في نطاق تحالف انتخابي يؤدي بها إلى ملائمة الحزب الحاكم في الأغلبية ونظام النسبية يمكن أن يؤدي إلى تعدد الأحزاب لكن الإشكالية التي تطرح الآن على الأحزاب السياسية والتي يطالب منا تقديم مقترحات حولها وهو أن نظام الأغلبية الذي طبقناه طيلة 40 عاما لو يؤدي إلى نتيجة مما أدى بالأحزاب السياسية بالمطالبة بإلغائه وتعويضه بنظام النسبية.

الآن سوف أنطرق إلى إيجابيات وسلبيات نظام الأغلبية ونظام النسبية . نظام الأغلبية يؤدي إلى الجدوى باعتبار وأنه يؤدي إلى

وجود حزبين كبيرين بالبلاد وهناك يكون التصور واضحا لدى عامة الناس عند القيام بالتصويت للحزب الأول أو للحزب الثاني. في ذهن المواطن نظام الأغلبية يؤدي إلى الوضوح وإلى الاستقرار السياسي لكن سلبيته أنه لا يترك المجال لبروز الأفكار الجديدة باعتبار وأن نظام النسبية في صورة حصول أي حزب ولو كان صغيرا على 1٪ من الأصوات يترجم على أن هناك فكرة جديدة. حزب الخضر في فرنسا مثلا حزب صغير جدا ورغم حصوله على نسبة ضعيفة في الانتخابات يحمل للمواطن أفكارا جديدة وربما هذا يساعد في المستقبل في نسبة أفضل في الانتخابات.

نظام الأغلبية يؤدي إلى الركود السياسي

إذن نظام الأغلبية يؤدي إلى الركود السياسي ويؤدي أيضا إلى أن كل قائمة منافسة لا تحصل على 50٪ لن يكون لها أي أمل في الدخول إلى البرلمان مثل ذلك مثل الشباب المتخرج الذي ينتقل من إدارة إلى أخرى بحثا عن الشغل و يجابهه بشروط تعجيزية كشرط خبرة 5 سنوات أو أكثر في الوقت الذي هو خريج جديد و طالب للعمل .

إذن هذه الأحزاب الجديدة التي لها 1٪ ربما يصبح لها شأن بفضل الأفكار الجديدة وتعمل على تطوير النظام السياسي في

البلاد وهي لن تتمكن من أن تكون أحزابا ممثلة في البرلمان. هذه سلبية الاقتراع بالأغلبية بينما نظام النسبية الذي تطالب به أحزاب المعارضة حاليا مثل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي تقول أنها تحصلت على 8% من الأصوات فهي يمكن لها أن تطالب بـ 8% من المقاعد.

نظام النسبية يتميّز بالعدالة الانتخابية

إذن هذا النظام ، نظام النسبية يتميز بالعدالة الانتخابية : يتحصل كل طرف حسب مجهوده على عدد المقاعد ولكنه في الحقيقة له سلبيات تؤدي إلى عدم الاستقرار في البلاد إذ يكون لنا في هذه الحالة تعدد في الأحزاب ، هذا له 20% و الآخر 30% وهناك من يتحصل على 5%. وإذا نظرنا إلى وضعية إيطاليا فمنذ الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1995 أي منذ 50 سنة تقريبا استهلكت 51 حكومة لأنه يقع تحالف بين الأحزاب تتحصل على 50% في البرلمان و تقدم حينئذ لنيل الثقة ولكن هذا التحالف الذي نسميه تحالفا حكوميا مرهون بتخلي حزب واحد أو بسحب الثقة من طرفه نجده لأنه تحصل مثلا على 7% من الأصوات يقدم شروط كشرط نوعية العلاقة مع الدولة الفلانية أو التخفيض من الجباية و في هذه الحالة تسقط الحكومة و يقع البحث عن تحالف جديد مع الأحزاب الأخرى . في النهاية نلاحظ أنه ليس هناك

استقرار حكومي إذ كل حكومة تنال الثقة على أساس برنامج معين و لا تتمكن من تطبيق أو تنفيذ هذا البرنامج. نظام النسبية يتميز بالعدالة الانتخابية و نطالب باعتماده حسب آخر تصويت تحصلت عليه الأحزاب في الانتخابات الأخيرة على ما يزيد على 15% في الوقت الذي مكنت الدولة في مجلس النواب على 20% أي هناك تمثيل أكبر إذ تتحصل المعارضة في هذه الحالة على أكثر من حقها. الواجب يفرض أن المعارضة تنال المعارضة ما تحصلت عليه فعليا في الانتخابات و أن تناضل للحصول على نسب أفضل. أما ما زاد على الأصل في النسب المتحصل عليها فعليا فهو مثل الزكاة.

نظام النسبية الذي يقع اقتراحه حاليا لا يؤدي بنا إلى حل وبدون المقارنة بالغير فإن فرنسا مثلا وصلت إلى حل إذ يقول نظامها أن الانتخابات التشريعية تجري على دورتين ، في الدورة الأولى نختار و في الدورة الثانية يقع الإقصاء و هذا النظام يصلح أن يكون محل دراسة في تونس و هذا الأمر وقع اقتراحه منذ 15 سنة . نسبة الـ 20% من الأنسب أن تكون مبعثا لتنافس بين المعارضة لكن المنافسة نجدها بين القوائم داخل هذه الأحزاب لرئاستها و لذا فإن نظام الدورتين في فرنسا يؤدي إلى تعزيز التعدد في الأحزاب الذي ينتج عنه ثراء سياسي و ثراء فكري للبحث عن الجدوى و الاستقرار السياسي . في الدورة الثانية لا

يدخل الانتخابات إلا القائمتان أو الشخصان (مثل الانتخابات الرئاسية) فالقائمتان اللتان تصلان في المرتبة الأولى والثانية هما فقط اللتان تدخلان في الاقتراع في دورة ثانية. بهذه الطريقة نصل إلى نظام مستقر وأحسن مثال في فرنسا وفي الانتخابات الرئاسية قبل الأخيرة تحصل "جاكشراك" في الدورة الأولى على 18% من الأصوات وأصبح له في الدورة الثانية 80% و بالتالي أصبح له قاعدة شعبية مريحة ويعمل بكل أريحية في الانتخابات التشريعية في فرنسا وفي الدورة الأولى تترشح القوائم والأحزاب وفي الدورة الثانية ينحصر عادة الصراع بين قطبين كبيرين. هذا النظام يؤدي إلى التنوع وإلى الجدوى والاستقرار السياسي.

يقال أن عدة بلدان اسكندنافية تعتمد نظاما مختلطا بحيث يقع تسديد 50% من المقاعد للأغلبية والـ 50% المتبقية حسب نظام النسبية، هو في الواقع نظام معقد جدا ويحتاج إلى حسابات كثيرة وليس نظاميا توفيقيا بأنم معنى الكلمة ويبدو أنه نظام تلفيقي له ايجابيات وسلبيات وكذلك النظام الثاني فكلما النظامين الأول والثاني لهما ايجابيات وسلبيات باعتبار أن المسألة تتعقد عند فرز الأصوات وقد تداولت لجنة التنمية السياسية هذه الإشكالية وأكد بالمناسبة وأن نظام الاقتراع له تأثير كبير على النتيجة الانتخابية ولكنه ليس العامل الوحيد في التأثير على الانتخابات باعتبار أن هنالك عوامل أخرى منها تقسيم

الدوائر الانتخابية وفي تونس ليس هنالك مشكلة باعتبار وأن التقسيم حسب الولايات هو تقسيم إداري.

المشكلة الثانية تتعلق بالملاحظين وفرز الأصوات والشفافية، هناك مشكلة أخرى وهي الحملة الانتخابية فمن يدير الحملة الانتخابية ومن يتحكم فيها ومن يمؤل هذه الحملة خاصة بالنسبة للأحزاب السياسية.

الملاحظة الأخيرة تتعلق بتنقيح المجلة الانتخابية وفي هذا المجال لنا قوانين عديدة لم يقع تطبيقها وتنفيذها وليست العبرة بزيادة قوانين جديدة بل العمل على تنفيذ الموجودة. وشكرا.

الأستاذ علية العلاني:

شكرا للأستاذ ماهر خمائم على هذه المداخلة القيمة. هناك علاقة جدلية بين النظام الانتخابي وقيم الجمهورية التي تعتمد على الحرية والمساواة وأيضا المواطنة وعندما يتم فهم هذه المواطنة تصبح الانتخابات جزءا طبيعيا وعاديا ويتجلى ذلك عندما يقوم المواطن بواجباته ويخوض المعركة كما ذكر الأستاذ منذ قليل وكل المعارك الانتخابية والأنظمة الانتخابية التي قدمها الأستاذ ماهر خمائم تدرج هي أيضا في هذا الفضاء السياسي وهو فضاء الحفاظ على قيم الجمهورية وعلى تجسيم المواطنة..

بالنسبة للمداخلة الأخيرة للأستاذ عبد الله الرويسي أرجو أن لا يتجاوز فيها الربع ساعة حتى نمرّ إلى النقاش . و شكرا.

كلمة الأستاذ عبد الله الرويسي :

بسم الله الرحمن الرحيم. يسرني أن أشارك في هذه الفعالية متمنيا لها النجاح. نحن في حركة الوحدة الشعبية تجمعنا مع حركة الديمقراطيين الاشتراكيين عدة مسائل و عدة نقاط اشترك لعل أهمها حرصنا و عملنا من أجل إعلاء قيم الجمهورية. نعتقد أن الاحتفال و الاحفاء بعيد الجمهورية هو لحظة و فاء و تعبير صادق نحو شهداء شعبنا الذين سقطوا في 8 و 9 أفريل 1938 بقيادة الزعيم علي بلهوان من أجل برلمان تونسي. الشعب في هذه المرحلة حلم بالجمهورية و ناضل من أجلها و سعى إلى إنهاء حالة الحكم الملكي و الحكم الوراثي و كذلك حالة الحماية.

و أعتقد أن المحافظة على البناء الجمهوري و المحافظة على الجمهورية تمرّ من جيل إلى جيل: جيل الأربعينات ناضل من أجل طرد الاستعمار و جيل الخمسينات و الستينات ناضل من أجل قيام الدولة و الجمهورية و جيلنا طالب بالمحافظة على قيم الجمهورية عبر العمل على إرساء مجتمع متوازن و ديمقراطي لأن صمام الأمان لقيم الجمهورية و إعلاءها يمر أساسا عبر الديمقراطية.

اليوم البناء الجمهوري يتعرض إلى هجمة أصولية، مقاربات و أفكار لا تؤمن بسيادة الشعب و لا بسيادة الأوطان و صيانتها بل لها منطق و خلفيات نظريات أخرى غارقة في التخلف و الرجعية. كذلك البناء الجمهوري يتعرض اليوم إلى مصاعب متمثلة في علاقة الممارسة، فأولئك الذين يؤمنون بالحزب الواحد و الرأي الواحد لا يمكن أن يوجدوا في سياق الجمهورية الفاعلة و المتقدمة. نحن كأحزاب سياسية و إزاء هذه التحديات نعمل على التصدي لهذه الأفكار و هذه الممارسات.

أيها الإخوة، نعتقد أن البوابة الأساسية لسيادة الجمهورية و تطويرها تمرّ أساسا عبر تطوير الإعلام الذي يجب أن يرتقي إلى متطلبات المرحلة الراهنة و يعبر عن الحاجيات الأساسية لشعبنا و إرساء أسس الجمهورية التي تقطع مع مظاهر التخلف و أعتقد أنه مطلب أساسي و موقف نضالي.

المسألة الثانية و قد تعرض الأستاذ خماس إلى جزء منها و تتعلق بتطوير المنظومة السياسية ببلادنا و كذلك مراجعة جذرية و شاملة للمجلة الانتخابية فالممارسة و التنافس غير موجودين على قاعدة التنافس الشريف المتكافئ . أعتقد أن الفصل بين الانتخابات التشريعية و الرئاسية هو بوابة أساسية لإضفاء و وجود حظوظ متساوية لكل الأطراف. بالنسبة لتجريم التزوير فضروري و في

صلب القانون العمل على إرساء منظومة زجرية لكل من يتلاعب بإرادة الشعب. و بخصوص التمويل فأحزاب المعارضة الوطنية تشارك في كل مرة في مختلف الانتخابات بإمكانيات ضحلة و في المقابل نجد الحزب الحاكم يتمتع بكل ظروف النجاح و بأسبعية معنوية و مادية معتبرة.

أعتقد كذلك أن تطوير المشهد السياسي ببلادنا هو صمام أمان الجمهورية. الأطراف التي تقدم مطالب تأشيرة على أساس مطالب مدنية من حقها أن تتمتع بتأشيرة العمل السياسي.

مسألة أخرى تتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية، فمسألة التمويل لا تبقى حكرا على الأحزاب البرلمانية و من حق الأحزاب الغير برلمانية أن تحصل على تمويل عمومي هي أيضا.

أيها الإخوة نعتقد أن البناء الجمهوري الذي ناضل من أجله آباءنا و خيرة أبناء وطننا في حاجة إلى دعمنا كأحزاب و كفعاليات مجتمع مدني لأن الصعوبات جمّة و الشدّ على المستوى الفكري و الأفاق و المقاربات المعادية للفكر الجمهوري موجودة و تعمل في مختلف المواقع و كذلك الشدّ المنظم و المؤطر ما زالت تعيقه عقلية 6 نوفمبر أي عقلية ما قبل 57 و فهمت أن التعددية ما هي إلا مرحلة تمر و تؤدي إلى الحزب الواحد.